TAG-KF

ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي

جلسة حوارية لمناقشة

مسودة مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل

www.tag-forum.org

{نحو مجتمع أردني يهدف لتحقيق ناتج قومي مائتي مليار دولار في عام ٢٠٤٠ }

أسس ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي بناء على مبادرة رئيس مجلس إدارة مجموعة طلال أبوغزاله سعادة الدكتور طلال أبوغزاله ليكون منبراً للحوار وتبادل الأفكار والخبرات بين صانعي القرار والقادة وليقدم مجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية والعلمية والمجتمعية والثقافية والأكاديمية والفكرية، ولقد دخل ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي مرحلة جديدة من التطـور من خلال اندماجه مع منتدى تطوير السياسات الاقتصادية والذي أنشئ في عام ٢٠١١.

يتعاون الملتقى مع مجموعة طلال أبوغزاله ليكون جزءاً من النسيج الشامل الذي يخدم الأعمال ويساعد في كل اهتمامات الإنسان وشواغله للنهوض بمكانة متميزة ومضمونة لنا في المستقبل ويعمل ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي من خلال استقطاب المشاركين من جميع القطاعات الوطنية بالإضافة إلى رجال الأعمال والأكاديميين والخبراء والعلماء والمربين وأصحاب الصناعات والأدباء والفنانين وموظفي الحكومات وقادة المجتمعات ممن يملكون الأساليب والقدرة على تحفيز النشاط والمعايير وتحليل المشكلات وصولاً إلى مجتمع صلب وآمن، ومستقبل زاهر مبني على اقتصاد قائم على المعرفة.

يهدف الملتقى الى اقتراح السياسات التي تحقق الانتقال الى المجتمع المعرفي (المجتمع الرقمي) بمسارات التعليم المعرفي، البنية التحتية المعرفية، الاقتصاد المعرفي، الحكومة المعرفية والعدالة الاجتماعية المعرفية.

أبوغزاله: من حق كل المواطنين مناقشة القوانين التي تمس حياتهم

قبيل انتهاء مرحلة الحوار الذي تجريه الحكومة الأردنية حول القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، فإن حوارا شعبيا وعلميا جديدا أقامه ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي، يوازي الحوار الوطني الشامل حول مواد مشروع القانون والذي سيبدأ مع مروره بالقنوات التشريعية، بدءا من ديوان الرأي والتشريع وانتهاء بمناقشته واقراره تحت القبة، بعد أخذ الملاحظات التي وردت كخلاصة للحوارات.

وقد جاءت الجلسة الحوارية لمناقشة مسودة «مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل» والتي ترأسها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله يوم الثلاثاء ٢٠١٨/٩/١٨، لتؤكد أن العمل جار في سبيل الوصول إلى نسخة جديدة من القانون المعدل، ستراعي اعادة توزيع العبء الضريبي بما يضمن فعالية شبكة الأمان الاجتماعي، ونمو الاقتصاد الوطني، وبما يصب في خدمة القطاعات الإنتاجية.

وكان سعادة الدكتور طلال أبوغزاله قد رحب بالمشاركين معبراً عن سعادته باستضافتهم في ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي والذي أنشئ بهدف توفير مساحة للقاء وللتعبير عن الرأي وسماع آراء المواطنين في مختلف قضايا الوطن والمواطن كمنصة فكرية للبحث والدراسة وتقديم المقترحات.

وأكد أبوغزاله ان الملتقى دعا لهذا اللقاء لسماع اراء المواطنين حول مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨، شاكرا حرص المشاركين على احترام كل رأي وعلى احترام المسؤولين ومؤسسات الدولة مشيرا الى ان التواصل الايجابي بين المواطن والمسؤول هو الطريق لأي إصلاح وموضحاً أن الملتقى قام برفع التوصيات والمقترحات التي تقدَّم بها المشاركون الى الحكومة الأردنية ومجلس الامة.

وفي خضم اللقاء التحاوري تم عرض أهم النقاط التي تقف في صف القانون مثل أن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الجديد سيعتمد نظام فوترة وطني (Billing System) لمعالجة التهرب الضريبي، فيما سيتم تطبيق نظام مدفوعات إلكتروني شامل يساعد على الحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى وضع نظام إلكتروني متكامل، بحيث ترتبط دوائر الضريبة والجمارك والأراضي وغيرها، ما يتيح التأكد من مصادر دخل المكلف دون المساس بالسرية المصرفية.

مناقشات منطقية وعقلانية

ومن النقاط التي عبّر عنها المشاركون في حوار ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي، وتوافقوا على أهميتها وضرورة اخذها بعين الاعتبار هو الإبقاء على الإعفاءات الشخصية والعائلية كما هي في نص القانون الحالي المعمول به، والإبقاء على الضريبة المفروضة على القطاع الصناعي أيضا كما هي في القانون الحالي، الساري المفعول، وعلى التوصية برفع الضريبة المفروضة على قطاع البنوك لتصبح ٣٧٪ بدلاً من ٣٥٪ كما هو معمول به وفق القانون الحالي مع وجوب الغاء ضريبة التكافل الاجتماعي كما هو مقترح بواقع ١٪ عن الأشخاص الطبيعيين وبقائها على صافي أرباح الشركات لكن بشرط بيان أوجه وغايات صرفها.

وكانت المصادر الرسمية قد شددت عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الجديد لا يرتب ضرائب على شريحة المتقاعدين سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، بحيث لا يخضع للضريبة أي راتب تقاعدي أقل من ٣٥٠٠ دينار شهريا.

وهذه المعطيات تشير إلى أن الحوارات حول القانون ومن بينها الحوار الهام الذي أقيم في ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي، لم ينته بعد وسيأخذ مساره التشريعي وصولا إلى مجلس الأمة، صاحب الحق في مناقشة الموضوع وفتح حوار آخر حوله، في إطار مناقشات اللجان النيابية المختصة، للوصول إلى نسخة من قانون ضريبة الدخل يعزز من دور هذه الاداة في تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في النظام الضريبي وتوزيع الأعباء، من جهة أخرى.

وفي سياق تتابع الأخبار المتعلقة بقانون ضريبة الدخل، أشار سعادة الرئيس طلال أبوغزاله إلى أهمية رفع نتائج الحوارات سريعا للمسؤولين في البلاد، ذلك أن مسودة مشروع القانون يتم حاليا مناقشتها في مراحلها الأخيرة، تمهيدا لمناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء، الأمر الذي دفع المشاركين في هذا اللقاء الودي الوطني الهادف والحضاري على الطلب من الحكومة تأجيل إقرار مشروع قانون الضريبة وإعادة النظر بالمنظومة الضريبية وأن تقوم الحكومة بدراسة النظام الضريبي ككل وإجراءات تطبيقه شاملا ضرائب المبيعات والدخل والرسوم وغيرها بحيث تكون مبنية على دراسات علمية ومهنية وفنية من خبراء متخصصين من كافة القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والأهلية في طاولات حوار مستديرة مع الجهات ذات العلاقة (stakeholders) وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة من القانون. كما أنهم أشاروا الى أهمية الإصلاح الاقتصادي الشامل وتحفيز الاقتصاد كطريق لمزيد من الإنتاجية وصولا الى وعاء ضريبي يحقق دخلا ضريبيا أكبر.

الحوارات مع الشعب تطور حضاري للدولة

وأشاد سعادة الدكتور أبوغزاله بخطوة الحكومة التي عكفت منذ أكثر من شهر على إجراء حوارات مكثفة مع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والنقابات المهنية والأحزاب والشباب والجمعيات القطاعية الاقتصادية وأساتذة الجامعات، وغيرها من القطاعات، مؤكدا أن الحوارات لا زالت مستمرة، وستتواصل طيلة المراحل الدستورية لإقرار القانون.

من جهة أخرى وصف المشاركون في الجلسة الحوارية لمناقشة مسودة مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، والذي أقيم بحضور نخبة من المختصين من مختلف القطاعات الاقتصادية بالإيجابي للغاية حيث تم التوصل إلى توافقات حول العديد من المبادئ والتوجهات، مع وجود اختلافات في وجهات النظر حول بعض البنود. وكانت الحوارات التي اجريت مع الجمهور الكبير الذي مثّل قطاعات واسعة حزبية ونقابية واهلية وقطاع خاص حول قانون ضريبة الدخل المعدل، قد أظهرت توافقا في وجهات النظر أهمها: أن يكون القانون صالحا لفترة زمنية طويلة، تضمن الاستقرار التشريعي، وأن يتجنب تحميل الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل أي أعباء ضريبية جديدة، والتزام القانون بمبدأ التصاعدية مع مراعاة قدرة المكلف وحاجة الدولة للإيرادات.

وراعت الحوارات خلال الجلسة التي امتدت إلى ساعات أن يكون مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الجديد مدخلا لنظام ضريبي جديد ومن ثم الانطلاق الى القوانين الاخرى ذات العلاقة للوصول إلى توزيع عادل للضريبة وأن أي قانون ضريبة يجب أن يتضمن أبعادا أربعة أهمها التجنب الضريبي من خلال معالجة الثغرات الموجودة، والتهرب الضريبي الذي يحصل جراء بعض الممارسات الادارية ووجود مواد قانونية تساعد على ذلك.

كما تضمنت نقاط التوافق ضرورة معالجة التجنب الضريبي بالحد من الاجتهاد حول نصوص القانون والحد من التهرب الضريبي ومعاقبة المتهربين من خلال عقوبات مالية وجنائية تفرض بالتدرج عند التكرار، ونقل عبء الاثبات من المكلف إلى المقدر وتطوير الادارة الضريبية وأتمتت الاجراءات. في مقابل ذلك، اختلفت وجهات النظر حول نسبة الضريبة والشرائح الضريبية والاعفاءات الشخصية والعائلية والاجراءات المطبقة في التحصيل والتقدير، واللجوء إلى المحاكم وفرض غرامات على الضريبة التي تحكم بها المحاكم.

ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي يؤدي واجبه الوطني

ويأتي حرص ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي وعلى رأسه سعادة الرئيس طلال أبوغزاله على فتح باب الحوار والنقاش حول هذا القانون المعدل كمساهمة وطنية فعالة حريصة على الوطن ومصالح المواطنين، أملا بالتوصل إلى صيغة فضلى للقانون، أولى خطواتها تشكيل لجنة فنية لدراسة العبء الضريبي الكلي لغايات إجراء مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية.

وقد خلصت حوارات وتوصيات الجلسة الحوارية إلى عدة نقاط توافقية وهي:

١. تأجيل تقديم مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨.
٢. الإبقاء على الإعفاءات الشخصية والعائلية كما هي في نص القانون الحالي الساري المفعول.
٣. الإبقاء على الضريبة المفروضة على القطاع الصناعي كما هي في القانون الحالي الساري المفعول.
٤. التوصية برفع الضريبة المفروضة على قطاع البنوك لتصبح ٣٧٪ بدلاً من ٣٥٪ كما هو معمول به وفق القانون الحالي الساري المفعول.
٥. الغاء ضريبة التكافل الاجتماعي (١٪) عن الأشخاص الطبيعيين.
٦. الإبقاء على ضريبة التكافل الاجتماعي على صافي أرباح الشركات لكن بشرط بيان أوجه وغايات صرفها (البحث العلمي ومكافحة الفقر).
٧. تقديم القانون بالتزامن مع تقديم قانون اصلاح اقتصادي.
٨. الغاء البند (و) من المادة (١١) والمتعلق بفرض ضريبة مقطوعة على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، التي لا تملك حسابات رسمية والإبقاء على ما هو معمول به في القانون الحالي (نسب الأرباح).
٩. الإبقاء على الشريحة الضريبية على الشركات المسجلة في المناطق التنموية والحرة حسب القانون الساري المفعول.
١٠. تعديل البند (أ) من المادة (٥) ليصبح اعفاء القطاع الزراعي اول ٥٠ ألف من الدخل الصافي
١١. الإبقاء على اعفاء الأرباح الرأسمالية الناشئة من بيع أسهم او حصص الشركات كما هي في القانون الساري المفعول.
١٢. الإبقاء على أرباح الحصص التي يوزعها أرباح صناديق الاستثمار كما هي في القانون ساري المفعول.
١٣. الإبقاء على نص المادة (٦) حسب القانون الساري المفعول.
١٤. الغاء المادة (١٢) من القانون المقترح والإبقاء على نص الفقرة (ب) من المادة (١٨) بالقانون الساري المفعول كما هي.
١٥. الغاء التعديل الوارد في ثانيا في المادة (١٠) في القانون المقترح.
١٦. الغاء المادة (٣١) من القانون المقترح والإبقاء على المادة (٦٤) في القانون الساري المفعول كما هي.
١٧. الغاء تعديل البندين (ج) و (د) من المادة (٣٢) في القانون الساري المفعول والمتعلق بفرض ضريبة مقطوعة.
١٨. الغاء المادة (٣٠) في القانون المقترح والإبقاء على المادة (٦٣) والعودة الى النص الأصلي في القانون الساري المفعول.

الجدير بالذكر أن رئيس مجموعة طلال أبوغزاله يشجع على الحوار باعتباره الاساس في مكافحة الشائعات، ومؤكدا إلى أن المعلومات غير الدقيقة تشكل عامل هدم وتساهم في خلق اجواء غير صحية.

كما يشدد سعادة الدكتور أبوغزاله بصفتيه الشخصية والاعتبارية دوما وفي كل المحافل على ضرورة الربط ما بين خط الفقر والدخل السنوي الخاضعة للضريبة وايجاد بدائل اقتصادية غير فرض الضرائب، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التنظيم الضريبي للخروج بالدولة إلى اقتصاد آمن.

ملتقى أبوغزاله يستضيف جلسة حوارية توصي بتأجيل إقرار مشروع قانون الضريبة

عمان – عقد ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي جلسة حوارية لمناقشة مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨ يوم الثلاثاء ١٨-٩-٢٠١٨ ترأسها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله بمشاركة ما يزيد عن ثلاثمائة مواطن، بصفتهم الشخصية، من مختلف مكونات المجتمع الأردني من محافظات وقرى ومدن المملكة يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والحزبية والنقابية والاكاديمية والشبابية والسياسية من كافة أطياف المجتمع الأردني.

ورحّب سعادة الدكتور طلال أبوغزاله بالمشاركين معبراً عن سعادته باستضافتهم في ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي والذي أنشئ بهدف توفير مساحة للقاء وللتعبير عن الرأي وسماع آراء المواطنين في مختلف قضايا الوطن والمواطن كمنصة فكرية للبحث والدراسة وتقديم المقترحات.

وأكد أبوغزاله ان الملتقى دعا لهذا اللقاء لسماع اراء المواطنين حول مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨، شاكرا حرص المشاركين على احترام كل رأي وعلى احترام المسؤولين ومؤسسات الدولة مشيرا الى ان التواصل الايجابي بين المواطن والمسؤول هو الطريق لأي إصلاح وموضحاً أن الملتقى سيقوم برفع التوصيات والمقترحات التي سيتقدم بها المشاركون الى الحكومة الأردنية ومجلس الامة.

وقد توافق المشاركون في هذا اللقاء الودي الوطني الهادف والحضاري على الطلب من الحكومة تأجيل إقرار مشروع قانون الضريبة وإعادة النظر بالمنظومة الضريبية وأن تقوم الحكومة بدراسة النظام الضريبي ككل وإجراءات تطبيقه شاملا ضرائب المبيعات والدخل والرسوم وغيرها بحيث تكون مبنية على دراسات علمية ومهنية وفنية من خبراء متخصصين من كافة القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والأهلية في طاولات حوار مستديرة مع الجهات ذات العلاقة (stakeholders) وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة من القانون. كما أنهم أشاروا الى أهمية الإصلاح الاقتصادي الشامل وتحفيز الاقتصاد كطريق لمزيد من الإنتاجية وصولا الى وعاء ضريبي يحقق دخلا ضريبيا أكبر.

For More Information: Media@tagi.com
Website: www.tagorg.com

ومن جملة النقاط الرئيسية التي عبّر عنها المشاركون وتوافقوا على أهميتها وضرورة اخذها بعين الاعتبار هو الإبقاء على الإعفاءات الشخصية والعائلية كما هي في نص القانون الحالي المعمول به، والإبقاء على الضريبة المفروضة على القطاع الصناعي أيضا كما هي في القانون الحالي، الساري المفعول، وعلى التوصية برفع الضريبة المفروضة على قطاع البنوك لتصبح 37% بدلاً من 35% كما هو معمول به وفق القانون الحالي مع وجوب الغاء ضريبة التكافل الاجتماعي كما هو مقترح بواقع 1% عن الأشخاص الطبيعيين وبقائها على صافي أرباح الشركات لكن بشرط بيان أوجه وغايات صرفها.

وقد تم تشكيل لجنة من المشاركين لصياغة المقترحات والتوصيات التي تقدم بها المشاركون حول مسودة القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخّل وإعداد قائمة بها ترفع من خلال رئاسة الملتقى الى الحكومة والى مجلس الامة.

دولة رئيس الوزراء الأفخم

الدكتور عمر الرزاز المحترم

بعد التحية والسلام، والتقدير والاحترام لجهودكم المخلصة في خدمة الوطن، قيادة وشعبا، فاسمحوا لي أن أضع بين يديكم الكريمتين مقترحات وتوصيات الشعب الأردني ، ممن شاركوا في الجلسة الحوارية، التي استضافها ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي يوم الثلاثاء الموافق ١٨-٩-٢٠١٨ ، لمناقشة مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨ بمشاركة جمع غفير من مكونات المجتمع الأردني من مختلف محافظات و قرى و مخيمات المملكة يمثلون كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الحزبية و النقابية و الاكاديمية و الشبابية و من نخب سياسية من مختلف أطياف المجتمع الواحد، لاطلاعكم ومشاركتها مع الجهات المعنية، وكما ترونه مناسبا.

حيث تم تشكيل لجنة من المشاركين لصياغة المقترحات والتوصيات التي تقدم بها المشاركون حول مسودة القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخّل وإعداد قائمة بها ترفع من خلال رئاسة الملتقى الى الحكومة والى مجلس الامة.

ومن أهم النقاط التي أجمع عليها المشاركون و عبرّوا و توافقوا على أهميتها وضرورة اخذها بعين الاعتبار هو أولاً تأجيل طرح الحكومة لمشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل في الوقت الحالي مما سيكون له كلفة اجتماعية و اقتصادية كبيرة و خطيرة تفوق الكلفة المالية التي يسعى مشروع القانون بشكله الحالي لتحصيلها.

من واجبنا الوطني و المهني و الأمانة التي حمّلنا إياه المشاركون ان ننقل لكم مقترحاتهم أملين ان تلقى الصدى الإيجابي و أن يؤخذ بها .

و اقبلوا فائق الاحترام و التقدير

المدير التنفيذي،

فادي نواف الداوود

TAG-Org GA Building
46 Abdel Rahim Al-Waked Street, Shmeisani, Amman, Jordan
Tel: +962 6 5100 900
Fax: +962 6 5100 901
P.O. Box: 921100 Amman 11192, Jordan
tag-forum.org
info@tag-forum.org
مبنى الإدارة العامة - مجموعة طلال أبوغزاله
٤٦ شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الأردن
هاتف: ٥١٠٠٩٠٠ ٦ ٩٦٢+
فاكس: ٥١٠٠٩٠١ ٦ ٩٦٢+
صندوق البريد: ٩٢١١٠٠ عمان ١١١٩٢، الأردن

مقترحات و توصيات المواطنين

جلسة حوارية لمناقشة مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨

ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي الثلاثاء ١٨-٩-٢٠١٨

1. تأجيل تقديم مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨.
2. الإبقاء على الإعفاءات الشخصية و العائلية كما هي في نص القانون الحالي الساري المفعول.
3. الإبقاء على الضريبة المفروضة على القطاع الصناعي كما هي في القانون الحالي الساري المفعول.
4. التوصية برفع الضريبة المفروضة على قطاع البنوك لتصبح 37% بدلاً من 35% كما هو معمول به وفق القانون الحالي الساري المفعول.
5. الغاء ضريبة التكافل الاجتماعي (1%) عن الأشخاص الطبيعيين.
6. الإبقاء على ضريبة التكافل الاجتماعي على صافي أرباح الشركات لكن بشرط بيان أوجه وغايات صرفها (البحث العلمي ومكافحة الفقر).
7. تقديم القانون بالتزامن مع تقديم قانون اصلاح اقتصادي.
8. الغاء البند (و) من المادة (11) والمتعلق بفرض ضريبة مقطوعة على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، التي لا تملك حسابات رسمية والإبقاء على ما هو معمول به في القانون الحالي (نسب الأرباح).
9. الإبقاء على الشريحة الضريبية على الشركات المسجلة في المناطق التنموية والحرة حسب القانون الساري المفعول.
10. تعديل البند (أ) من المادة (5) ليصبح اعفاء القطاع الزراعي اول 50 ألف من الدخل الصافي
11. الإبقاء على اعفاء الأرباح الرأسمالية الناشئة من بيع أسهم او حصص الشركات كما هي في القانون الساري المفعول.
12. الإبقاء على أرباح الحصص التي يوزعها أرباح صناديق الاستثمار كما هي في القانون ساري المفعول.
13. الإبقاء على نص المادة (6) حسب القانون الساري المفعول.
14. الغاء المادة (12) من القانون المقترح والإبقاء على نص الفقرة (ب) من المادة (18) بالقانون الساري المفعول كما هي.
15. الغاء التعديل الوارد في ثانيا في المادة (10) في القانون المقترح.
16. الغاء المادة (31) من القانون المقترح والإبقاء على المادة (64) في القانون الساري المفعول كما هي.
17. الغاء تعديل البندين (ج) و (د) من المادة (32) في القانون الساري المفعول والمتعلق بفرض ضريبة مقطوعة.
18. الغاء المادة (30) في القانون المقترح والإبقاء على المادة (63) والعودة الى النص الأصلي في القانون الساري المفعول.

دولة رئيس مجلس الاعيان الموقّر

السيد فيصل الفايز المحترم

بعد التحية والسلام، والتقدير والاحترام لجهودكم المخلصة في خدمة الوطن، قيادة وشعبا، فاسمحوا لي أن أضع بين يديكم الكريمتين مقترحات وتوصيات الشعب الأردني ، ممن شاركوا في الجلسة الحوارية، التي استضافها ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي يوم الثلاثاء الموافق ١٨-٩-٢٠١٨ ، لمناقشة مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨ بمشاركة جمع غفير من مكونات المجتمع الأردني من مختلف محافظات و قرى و مخيمات المملكة يمثلون كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الحزبية و النقابية و الاكاديمية و الشبابية و من نخب سياسية من مختلف أطياف المجتمع الواحد، لاطلاعكم ومشاركتها مع الجهات المعنية، وكما ترونه مناسبا.

حيث تم تشكيل لجنة من المشاركين لصياغة المقترحات والتوصيات التي تقدم بها المشاركون حول مسودة القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخّل وإعداد قائمة بها ترفع من خلال رئاسة الملتقى الى الحكومة والى مجلس الامة.

ومن أهم النقاط التي أجمع عليها المشاركون و عبرّوا و توافقوا على أهميتها وضرورة اخذها بعين الاعتبار هو أولاً تأجيل طرح الحكومة لمشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل في الوقت الحالي مما سيكون له كلفة اجتماعية و اقتصادية كبيرة و خطيرة تفوق الكلفة المالية التي يسعى مشروع القانون بشكله الحالي لتحصيلها.

من واجبنا الوطني و المهني و الأمانة التي حمّلنا إياه المشاركون ان ننقل لكم مقترحاتهم أملين ان تلقى الصدى الإيجابي و أن يؤخذ بها .

و اقبلوا فائق الاحترام و التقدير

المدير التنفيذي،

فادي نواف الداوود

سعادة رئيس مجلس النواب الموقّر

المهندس عاطف الطراونة المحترم

بعد التحية والسلام، والتقدير والاحترام لجهودكم المخلصة في خدمة الوطن، قيادة وشعبا، فاسمحوا لي أن أضع بين يديكم الكريمتين مقترحات وتوصيات الشعب الأردني ، ممن شاركوا في الجلسة الحوارية، التي استضافها ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي يوم الثلاثاء الموافق ١٨-٩-٢٠١٨ ، لمناقشة مسودة مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٨ بمشاركة جمع غفير من مكونات المجتمع الأردني من مختلف محافظات و قرى و مخيمات المملكة يمثلون كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الحزبية و النقابية و الاكاديمية و الشبابية و من نخب سياسية من مختلف أطياف المجتمع الواحد، لاطلاعكم ومشاركتها مع الجهات المعنية، وكما ترونه مناسبا.

حيث تم تشكيل لجنة من المشاركين لصياغة المقترحات والتوصيات التي تقدم بها المشاركون حول مسودة القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخّل وإعداد قائمة بها ترفع من خلال رئاسة الملتقى الى الحكومة والى مجلس الامة.

ومن أهم النقاط التي أجمع عليها المشاركون و عبرّوا و توافقوا على أهميتها وضرورة اخذها بعين الاعتبار هو أولاً تأجيل طرح الحكومة لمشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل في الوقت الحالي مما سيكون له كلفة اجتماعية و اقتصادية كبيرة و خطيرة تفوق الكلفة المالية التي يسعى مشروع القانون بشكله الحالي لتحصيلها.

من واجبنا الوطني و المهني و الأمانة التي حمّلنا إياه المشاركون ان ننقل لكم مقترحاتهم أملين ان تلقى الصدى الإيجابي و أن يؤخذ بها .

و اقبلوا فائق الاحترام و التقدير

المدير التنفيذي،

فادي نواف الداوود

TAG-KF

منتدى طلال أبوغزاله المعرفي

مبنى مجموعة طلال أبوغزاله
٤٦ شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الأردن
صندوق البريد: ٩٢١١٠٠ عمان ١١١٩٢، الأردن
هاتف: ٥١٠٠٩٠٠ ٦ ٩٦٢+
فاكس: ٥١٠٠٩٠١ ٦ ٩٦٢+
info@tag-forum.org

www.tag-forum.org
www.tagorg.com